ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

المبادرة الأمريكية، محطة انعاش أخرى !

د. عادل محمد عايش الأسطل

بين مواقف إسرائيليّة متشددة، بأنها غير معنيّة بحل القضية الفلسطينية، ومواقف فلسطينية مصرّة على اتخاذ إجراءات مضادة وعلى رأسها الذهاب إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة ضمن حدود عام ٦٧، برغم إرسالها تطمينات متتالية، بأن خطواتها لا تعني معاداة إسرائيل، ولا تغني عن تكملة المفاوضات معها، تحاول الإدارة الأمريكية جهدها إلى إيجاد وسيلة مناسبة لتحييدها ولو لبعض الوقت على الأقل، درءاً لأيّة أخطار تحصل بين الجانبين، واجتناباً للوصول إلى المساحة الخطرة التي قد تضطرها إلى دفع أثمان أعلى على حسابها، أو إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد تمرير المشروع الفلسطيني فيما لو تم طرحه داخل المجلس.

حيث سارع وزير خارجيتها "جون كيري" لاستئناف مساعيه من أجل إعادة المفاوضات إلى مسارها، من خلال إلقائه مبادرة سياسية - إنعاشية- عاجلة، قام بقراءتها على رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتانياهو" أثناء زيارته للولايات المتحدة أوائل الشهر الحالي، وأنبأه بضرورة أن يساعد في الموافقة عليها باعتبارها بديلاً عن الخطوة الفلسطينية باتجاه مجلس الأمن، وتجنّباً لإحراج واشنطن، التي هي بصدد حفاظها على التحالف العربي الذي تم تشكيله من أجل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، سيما وأن "نتانياهو" يعارض أن يكون الرئيس الفلسطيني "أبومازن" شريكاً، منذ إقدامه على خطوة المصالحة مع حركة حماس، باعتباره اختار الإرهاب بدلاً عن السلام.

كما نضح من لقائه بالرئيس "أبومازن" في القاهرة، بأنه لا يعارض الخطة الأمريكية، وإن ظل باقياً على إصراره بشأن خطوة مجلس الأمن، في حال لم تكن هناك مفاوضات جدّية وضمن المطالبات الفلسطينية.

صحيح، إن تحرك واشنطن جاء نتيجة القلق بشأن الخطوة الفلسطينية، وفي ظل الاهتمام المتنامي لدول الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بالدولة، نظراً لقناعتها بأن إسرائيل هي التي تقوم بعرقلة التوصل إلى حل، لكنها لا تجد نفسها مضطرة بأي حال لأن تسمح بحدوث أزمة

مصيرية مع إسرائيل، وعلى المتأملين في أن يكون التوجه الأمريكي باتجاه استئناف المفاوضات مقدمة لقرار أمريكي بعدم استخدام حق النقض، عليهم التوقف عن آمالهم، بسبب أن واشنطن لا يهمّها كثيراً ما تتحجج به من تجدد العنف أو بالإحراج أو بالحفاظ على التحالف الدولي، فقد كان لها أن احتوت وبمهارة عالية مشكلات اضطراب كبيرة من قبل، وأن الحرج الذي ستلاقيه نتيجة لجوئها إلى حق الفيتو لن يضرها كثيراً، ولو كان كذلك لما اتخذته في قضايا أقل أهميّة والتي توالت ضد إسرائيل منذ ولادتها، والتي زادت على ٤٠ فيتو ضد قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينيّة، كما أن الدول الواقعة في المنطقة تحت وطأة (داعش)، هي أكثر حرصاً منها على قوّة التحالف، كون التنظيم يهدد أنظمتها مباشرة، وأن الخشية من انتقال التنظيم إلى أوروبا والولايات المتحدة هو فقط لتعظيم المسألة وحسب.

"نتانياهو" قد يوافق على مبادرة "كيري" نهاية المطاف، على الرغم من عدم قبوله بها صراحة، بسبب أنها لا تنطبق مع المفهومات الإسرائيلية، ولا على "أبومازن" الذي لا يسعى إلى السلام، وفي ضوء أنها لم تقرر صراحة بتقييد مطلق للأيدي الإسرائيلية بشأن مواصلتها كافة أنشطتها وممارساتها المعتادة ضد الفلسطينيين، كما لا تتفي هذه الموافقة أن يظل على مواقفه الأولى والمتدرّجة إلى التشدد أكثر، كما لا تبعد شبح إمكانية أن تقوم إسرائيل باتخاذ إجراءات أحاديّة، فيما إذا كانت هناك خطوات فلسطينية تعتبرها إسرائيل انفرادية.

والرئيس "أبومازن" أيضاً، ربما يوافق على الخطوة الأمريكية، ليس لأنه يرجّح مسألة إدارة الصراع على الحل- كما يقول الإسرائيليون-، وإنما لضغوطات أمريكية وغربية، وواردٌ أيضاً أن تكون هناك ضغوطات أخرى عربية أشد وأكثر صلابة من الآتية من واشنطن، وتأتي الضغوط الأمريكية على شكل إبراز قدرتها أمام الفلسطينيين، بتقليص الأصوات اللازمة في مجلس الأمن - أقل من تسعة أصوات- كما حدث في عام ٢٠١١، عندما فشل التوجه الفلسطيني لتمرير قرار مشابه بعد الحصول على ٨ أصوات فقط، وسيكون باستطاعتها اللجوء إلى شطب أو تقليص دعمها المالي للسلطة الفلسطينية، وسحب المساهلة في تنفيذ خطط إعمار القطاع، وإظهار موافقتها على أيّة مشاريع إسرائيلية أحادية في المستقبل.

وإن كان الفلسطينيون لديهم من القناعات بأن إقدامهم لمجلس الأمن هو مجد، باعتباره يحقق السلام، ويمهّد الطريق أمام إسرائيل في إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، فإن الإسرائيليين لديهم أوراقاً يتحدّون بها الكل، داخل مجلس الأمن وخارجه، وأقلها الفيتو الأمريكي، وحتى في حال تم تمرير المشروع، فهو لم يكن القرار الأول وتمتنع عن الالتزام به، فهناك قرارات سابقة، لم تلجأ إسرائيل إلى القبول ببعضها، إلا في حالات انتفت الحاجة الداعية إلى رفضها أولاً، وفي نفس الوقت لم تكن قضايا رئيسة ثانياً، كما حصل بشأن قرار مجلس الأمن ٥٢٠، الداعي إلى انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية، أو بشأن القرار ٧٩٩، فيما يتعلق بعملية مرج الزهور، التي كانت إسرائيل، قد قامت بترحيل فلسطينيين، أثناء الانتفاضة الأولى أواخر عام ١٩٩٢.

لا أحد يجهل بأن الخطوة الأمريكية هي إنعاشية تماماً، وحتى إلى أجل غير مسمّى، كما لا أحد يمكنه نكران أن الخطوة الفلسطينية باتجاه مجلس الأمن هي مهمّة، كونها تضع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أمام اختبار نهائي، يضعهما في الزاوية الأصعب، ولكنها بالمقابل لا تضمن الفائدة التامّة للقضية الفلسطينية.

اليمن في مجابهة الهيمنة الأمريكية !

احمد داوود

قطع السيد عبد الملك الحوثي قائد المسيرة القرآنية باليمن الطريق أمام السفارة الأمريكية لاختيار الدكتور أحمد عوض بن مبارك رئيساً جديداً للحكومة، حين أعلن رفضه القرار سريعاً، معلنا أن الثورة الشعبية اليمنية لن تقبل بالوصاية أو التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي.

الاعتراض أربك بشكل كبير الرئيس هادي، والسفارة الأمريكية، وعلى الفور تراجعوا عن القرار، ليأتي بعد ذلك بأيام قرار جديد بتعيين رئيس جديد للحكومة اليمنية هو الدكتور خالد بحاح وفق إرادة الشعب وليس الإرادة الخارجية.

ويمكن القول إن هذا هو الموقف الأول الذي يسجل لليمن منذ عدة سنوات الذي يقف نداً ضد التدخلات الأمريكية السافرة، وهو تدخل جاء بعد ثورة شعبية كبيرة، لا نظير لها في تاريخ اليمن، غير وجه اليمن، وقضت على مراكز النفوذ الفاسدة، وفرضت الأمن من خلال اللجان الشعبية التي حملت على عاتقها أمن البلاد من أي مخاطر.

السيد عبد الملك الحوثي أوضح أن الشعب لا يمكن له بأي حال من الأحوال القبول بالهيمنة الخارجية إطلاقاً، وأن مسألة اختيار رئيس حكومة هي خاصة بالشعب اليمني وحده وليس بالسفارات الأجنبية أو الدول الخارجية، مشيراً إلى أن زمن الخضوع للخارج ولى وأن الشعب اليمني كريم وعظيم ولن يقبل بهذا القرار.

ترك السيد عبد الملك الحوثي للشعب اليمني أن يقول كلمته حول هذا القرار، داعياً الجميع للخروج في مسيرات حاشدة بصنعاء لإيصال رسالة للعالم بأن اليمن لن يقبل أي وصاية عليه بعد اليوم، وبالفعل استجاب الشعب وخرج بمسيرات حاشدة أثبتت للعالم أجمع أن القرار السياسي أصبح يمنياً بامتياز.

تراجع الرئيس هادي عن القرار، لكن أمريكا أرادت إيصال رسالة هامة للشعب اليمني، بأن الاعتراض على الوصاية والتدخلات الخارجية سيكون مصيره المزيد من الخراب والدمار لليمن، فكانت العملية الانتحارية في ميدان التحرير والتي أدت إلى استشهاد أكثر من خمسين متظاهراً سلمياً، نتجة اختراق انتحاري لصفوفهم وتفجير نفسه، هذه العملية كانت رسالة واضحة لثورة الشعب من قبل أمريكا ! بأنكم ستدفعون ثمن هذا الاعتراض، وأن الإرهاب سيكون في مقدمة الأدوات التي سنحارب بها الثورة.

ويمكن القول إن الخارج وسيما أمريكا بالتحديد فهمت الرسالة جيداً، فالقادم سيزيحها تماماً عن التدخل في أي قرارات قادمة، كما سيمنع دول الخليج من التدخلات أيضاً، فالثورة الشعبية التي قضت على المبادرة الخليجية، وجعلتها من مخلفات الماضي، هي أيضاً قادرة على حماية القرار اليمني والوقوف بحزم ضد أي تدخلات أجنبية.

يبقى التحدي الأكبر على الثورة وشعبها هو في الإرهاب وأدوات أمريكا، فهم بالتأكيد لن يصمتوا تجاه هذه الصحوة الشعبية، وسيحرصون بشكل كبير على تأزيم الأمور، العمليات الانتحارية ستكون العنوان الأبرز لهم، لكن في ظل اليقظة الأمنية والاستخباراتية وتكاتف المجتمع، فالإرهاب يخبو حيثما يوجد الأمن، ويتلاشى ويختفي حين توجد الدولة القوية بأجهزتها ومخابراتها.

لبنان أولاً ونشوة لارسن !

جان عزيز

يعيش فريق ١٤ آذار هذه الأيام حالة من النشوة السياسية. نوعاً من اليوفوريا، على قاعدة الاعتقاد "أننا سننتصر قريباً، وقريباً جداً". بالتدقيق في أسباب تلك النشوة، تلاحظ سريعاً أن لا سبب داخلياً منطقياً يدعو إلى ذلك. أصلاً كل الأسباب الداخلية

لا تدعو إلى شيء اليوم. فخيوط اللعبة كلها باتت في الخارج.

أزمّة الأزمة كافة في أيدي السائسين الخارجيين. موازين القوى الداخلية لم تتغير. كل الاستحقاقات اللبنانية الممكن، أو المفترض أن تؤشر إلى تكوين موازين جديدة، معطلة. وقد تتعطل لأعوام مقبلة. أكثر من ذلك، بات واضحاً أن جهة خارجية واحدة أقدمت عن سابق تصور وتصميم، على تعطيل المسارات الداخلية. يوماً ما، بعد أن تنتهي هذه المعركة الشرسة، وستنتهي إلى تسوية لا غير، ستنجلي الحقائق. سيعرف ويكتب ويقال أن ميشال عون ذهب إلى سعد الحريري في كانون الثاني الماضي. اتفق معه على مسار من اربع مراحل: تأليف الحكومة. إنجاز الرئاسة. وضع قانون انتخابي جديد. وأخيراً تأليف حكومة وفاقية، تمثل الخطوة التتويجية لعملية إعادة تشكيل السلطة في لبنان على نحو سيادي كامل. اقتنع الزعيم المنفيّ بين الطوع والقسر. بعد أسابيع قليلة أنجزت الخطوة الأولى. تألفت الحكومة. حاول البعض منذ المحطة الأولى عرقلة المسار. حصلت عملية "تنتيع" في المشاركة، فحسمها الحريري سريعاً. لجرد أن الحساب السعودي كان واضحاً: لا يمكن الوصول إلى الفراغ الرئاسي بـ"حكومة ميقاتي ـ حزب الله"، ولو لتصريف الأعمال. بعدها صار "تنتيع" ثان في البيان الوزاري، حسم أيضاً. فظهر للجميع أن الاتفاق كبير. ما استدعى تكبير العراقيل والفخاخ... فتعطل المسار. طبعاً ثمة مؤثرات داخلية عملت على التشويش. أحدهم مثلاً أرسل إلى الرياض صورة للافتة التي رفعت قبل أعوام على جسر جل الديب للملك عبدالله السعودي. أرفقها بتعليق: هذا من صنع ميشال عون. آخر سافر سراً ثلاث مرات إلى عواصم خليجية، محذراً مهولاً مستجدياً: أنتم تنتخبون حسن نصرالله شخصياً لرئاسة الجمهورية. لا بل تنصبون الحرس الثوري الإيراني في بعبدا! أفاق سعود الفيصل في إحدى يقظاته النادرة هذه الأيام. تذكر زمن الطائف، يوم أراد فرض أمر غير سيادي على عون، قبل ربع قرن، ورفضه الرجل. فرأى أن حان وقت الثأر، بوضع الفيتو عليه الآن. تعطلت بالكامل قدرة الحريري على التنفيذ. الآخرون في الفريق نفسه، من لبنانيين وإقليميين، استأنفوا العمل على القنوات البديلة والسرية. بالطريقة المعتادة نفسها: يوم ساهم وليد جنبلاط في تأليف حكومة نجيب ميقاتي، زرعوا له أحمد الأسير على باب الشوف. أحد أقطاب المعارضة السورية روى يوماً أنه سأل أحد أقطاب الآذاريين: هل يعقل أن تقيموا أحمد الأسير في قلب صيدا؟ يمكن لأي كان أن يلعب بالنار في السياسة، لكن خارج بيته. لا في صحن دار بيته. صيدا بيتكم، كيف فعلتم ذلك؟! فأجابه الآذاري القطب: هي مسؤوليتكم أنتم. لقد وعدتمونا بأن زوال بشار الأسد مسألة أسبوعين، فقلنا فليلعب الأسير لعبة أسبوعين. الآن مرت سنتان، فصار الرجل حالة ! يوم انتهى الأسير جاؤوا بداعش (للمناسبة، وحول هذه النقطة، إقرأوا "لومانيتي" الفرنسية)، رسالة من زمن أتيلا وجنكيزخان... جاؤوا بها بفكرها الوهابي أولاً، الفكر نفسه المتصل، من ابن تيمية ومجازر جبل لبنان قبل سبعة قرون، إلى مجازر كربلاء والجزيرة مع تحالف وهاب ـ سعود أواخر الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، انتهاء اليوم بعرسال. ثم جاؤوا بها، بمالها وسلاحها وطرق لوجستيتها ومحاولة فرض بيئة حاضنة لها بالقوة والخفية وبالطاقية والعمامات المنتحلة. كانوا يدركون منذ اللحظة الأولى أن سنّة لبنان ليسوا أصوليين. الفارق جوهري بينهم وبين غرب العراق. هناك البيئة عشائرية. في لبنان السنة مدينيون، أبناء مدن وحضر. هناك هم معارضون لنظام. هنا هم أركان نظام يحرصون عليه منذ ربع قرن. هناك هم داخليون، بين الصحراء والوعر. هنا هم ساحليون بحريون مفطورون على الانفتاح. فكيف بعد "براكسيس" لبنانية عمرها من عمر انتهاء أسطورة "حماية الثغور". فشلت البيئة السنية الحاضنة في لبنان، فجاؤوا بمن يقتل الجندي العلوي في الريحانية والجندي المسيحي في القبيات ويذبح الجندي السني نفسه، لأنه ابن الوطن...

كلهم جيء بهم من خارج. تماماً كما جيء بالتحالف الرباعي، لحظة الخطيئة الأصلية الأولى بعد استقلال ٢٠٠٥، بوصاية سفيرين. وكما جيء بالمحكمة الدولية على متن يخت ميليس ونبيذه. وكما جيء بالدوحة وقبله بالطائف وبعده الـ ١٥٥٩. وصولاً حتى الإتيان باسرائيل في ٢٠٠٦، ومن بعد فشلها بالقرار ١٧٠١... كل ذلك، كي يظل المدين بالشراكة يتهرب من دفع ثمن الشراكة إلى شريكه اللبناني.

قبل يومين تكلم تيري رود لارسن، فانتعشت آمال "السياديين". الرجل عنوان الاستقلال وعنوان السيادة وعنوان القرار الحر، منذ زمن أوسلو حتى زمن الخلوات الاسكندينافية السرية. عادت النشوة إلى المفارقة نفسها: فريق لبنان أولاً، لا ينتعش إلا بغير اللبنانيين. أبشروا !

السعودية و"داعش"؛ حتمية الانفجار الداخلي

كان محمد علي والي مصر أول من فرض الضريبة العامة التي تحل محل استحقاقات الزكاة والجزية، عام ١٨١٤، ثم تبعته الدولة العثمانية عام ١٨٥٧. وفي الدول الإسلامية الحديثة، أصبحت الزكاة واجباً اجتماعياً طوعياً مرتبطاً بالتقوى، بينما تحصّل الحكومات الضريبة على الدخل وسواها من الضرائب، من جميع المواطنين، وفق القانون المدني الذي يعدّ التهرّب منها جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن، لا بالقتل. ولا يمس استبدال الضريبة العامة بالزكاة والجزية، كواجبين سياسيين، مقاصد الشرع ولا روح الإسلام.

الجهاد نوعان: دفاعي وهجومي؛ الأول يتمثل في الدفاع عن الوطن. وهو واجب على جميع المواطنين، بغض النظر عن أديانهم أو ميولهم الفكرية. وهذا ما لمسناه في جهاد الشيوعيين والسوريين القوميين الاجتماعيين ضد العدو الصهيوني؛ الجهاد في سبيل الوطن هو قيمة عليا لدى جميع الشعوب، وليس امتيازاً اسلامياً.

أما الجهاد الهجومي التوسعي، فلم يحسبه الرسول ركناً من أركان الإسلام، مع أنه مارسه. ولكن ادراكه تاريخيّة هذا النوع من الجهاد، وارتباطه بالتأسيس للدولة وليس للدين الجديد، دفعه إلى اعتباره حالة خاصة في مرحلة خاصة؛ فلم يحسبه ركناً سادساً. وأول مَن اعتبره كذلك، فقهياً لا عملياً فقط، هم الخوارج؛ وفي العصر الحديث، الوهابية، الأيديولوجية الدينية والحركة، اللتان كانتا الضلع الثاني في تأسيس مملكة آل سعود، ثم تيار سيد قطب الاخواني الذي فرّخ معظم الإرهابيين.

والمفارقة التي تحكم المملكة الوهابية منذ تأسيسها هي أن المشروع كله حظي برعاية وحماية امبراطوريتين "صليبيتين"، المملكة المتحدة ثم الولايات المتحدة. وفي

سياق تقسيم مرن للعمل بين السعوديين والوهابيين، أخذ الأوائل السلطة وعوائد النفط والبزنس والسياسة الخارجية، بينما جرى تسليم المجتمع والتعليم والثقافة للوهابيين. وإذا كانت هناك، دائماً، توترات، بعضها ساخن، بين الفريقين، فقد تعايشا طويلاً على قاعدة الشراكة.

ولعل الاستراتيجية الأميركية في الحرب على السوفييت في أفغانستان باستخدام الجهاد الوهابي الاخواني، خلقت سياقاً جديداً للشراكة السعودية الوهابية تحت قيادة السيد الأميركي. وهو سياق تعرّض للتوتر الداخلي مجدداً بسبب حدثين، هما هجوم نيويورك في ١١ أيلول ٢٠٠١، والاحتلال الأميركي للعراق الذي أدى إلى انقلاب سياسي داخلي لمصلحة الاسلام السياسي الشيعي.

بعيد نيويورك، وبينما كانت الرياض تقدم الاعتذارات، كان أئمة المساجد الوهابيون يحيّون "الإرهاب ضد المتخاذلين والمنافقين والعلمانيين (...) باعتباره جهاداً في سبيل الله" (الشيخ وجدي الغزاوي، خطبة الجمعة في ٦ تشرين الأول ٢٠٠١). وهو يقصد، بالطبع، أولئك "المنحرفين" من السنّة، أما الشيعة والمسيحيون (العرب والغربيون) فقتالهم تحصيل حاصل.

لم تخرج السعودية، بالطبع، عن الخط العام للسياسة الأميركية، ووضعت مواردها ونفوذها السياسي والديني، دائماً، في خدمة الأميركيين ومخططاتهم. وعاد التواطؤ مع الجهاد ضد الأغيار إلى رأس جدول الأعمال لتخريب الثورات العربية، ومنعها من الاقتراب من السعودية، والتركيز على الهدف المشترك في تدمير الدولة السورية، واحداث انقلاب طائفي مضادّ في العراق المدمّر أصلاً.

ولكن، ثنائية صمود النظام السوري وخروج الوحش الداعشي عن السيطرة ـ وارتباطه الوظيفي بالمشروع العثماني المضاد للمملكة ـ أوصلا التوتر الداخلي السعودي ـ الوهابي إلى لحظة حرجة للغاية؛ فـ "الداعشية"، فكراً وممارسة، تتطابق مع الثقافة الوهابية المسيطرة في المملكة؛ إنها الخبز اليومي في المدرسة والمسجد والتلفزيون والإذاعة وطرائق التفكير حيال الأغيار، دينياً وطائفياً ومذهبياً، وتجاه النمط الغربي في الحياة، كما حيال المرأة.

"الداعشية" هي التجسيد الحي للوهابية غير المدجّنة، وتشكل المملكة جنتَها الممكنة، من حيث الحواضن الاجتماعية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى أن دولة البغدادي تبدي من العزيمة والإصرار والتماسك العقائدي ـ السياسي ما لا تتمتع به الأسرة السعودية الحاكمة التي تحصل على قسم كبير من الريع النفطي، على حساب المزيد من المفقَرين الغاضبين. فإذا ما أضفنا حالة التفكك التي يعيشها آل سعود، والصراعات التي تنهك العائلة الحاكمة الكثيرة العدد، بين جناحين رئيسيين وأجنحة فرعية، وانعدام وجود آلية دستورية أو حتى توافقية لانتقال الحكم، نحصل، في النهاية، على مملكة مهددة بالاضطراب وبالسيطرة السهلة للدواعش، ستسمح لليمنيين باستعادة محافظاتهم السليبة، وتسمح لشيعة شرق المملكة بالانفصال؛ إنها لحظة الحقيقة بالنسبة لآل سعود الذين ينتظرهم "جهيمان" جديد أقوى وأكثر عديداً وعدة وأنصاراً.

العالم